

دقيقه او اقل يختلف باختلاف الزمان واما باية السنة وهو نحو ثلث
العام بل اربعة وسدسه يتقدم اذ ان تسع ساعات ونصف في يوم
علي دخول العصر الاول واما بين دقيقه واحدة وبين ربع ساعة واما
اذ ان اهل مكة فهم ابلغنا ان اذا تم كان سابقا لا يخرج غايه من الثلث
الوسطين الساعة العاشرة في جميع عامهم فعلى هذا اصلا فهم اذا سلم
في وقت العصر الاول والكون وسطا في اول المشروب شرعا كما في سائر اصناف
المسلمين وساعة مكة اذ انية مكة عند الزوال تسع دقائق واما ساعات
جدة فثلاثة غير مكة في رواية اقل ما يدخل به اول وقت العصر الثاني
بالساعات الممكنة الاذ انية مكة عشر ساعات الاصل في ايام قديله ثم
يتزايد الى عشر ساعات ونصف ساعة في رواية وفي النسخة الى هذا الوقت
معهمة ونعسيه على الامة وما فيه الفرق بالتاس من مرجع السادة المتفقيه
ومثله على الناس اوجاهة من كل رواية الضعيفة فضلا عن التوضيح
ان ترى اتفاق علماء جميع الاعصار واكثر على قول مرجع له عندهم ما يسوغ
لنا اعتقاد انهم يجوزون ان يقولوا ان المعتد والصواب ان عبادته جميع
تلك الامم باطاله كين و مرجع اوله العصر الاولى اية من هذه السادة المتفقيه
الاخذون عن الامام سنها ومرجوا رواية العصر الثاني في بقا رواية
الاوليين ولا يطبقون فان رواية حفصة مولانا القاضية في فصل تلك الضعيف
الى ان جعلوا جميعا من علماء جميع المذاهب الاربعة ويحققوا ما هو الا صواب
والا وفق لجميع الامة في كل رعية وفي مسؤليتهم دفع مضارها وجلب
منافعها وان كانت السلطنة العلية ادا مهمما ولا نارب البرية حملت
الناس على الحكم بغيره في حنفية رضي الله عنه فانما مرادها بذلك
في احكام المعاملات واما احكام الدياته فلا يتبع ضنون فيها للمذهب من
المذاهب في ديالته وعقايدها علنا قد مرنا رعية اسئله لفتي وعلماء
السادة المتفقيه يملكون على حفصة الزوالي من خمسة وعشرين يوما وهم
بلا عرونا

بوعرونا بالافعالين مع ان فيه فصل الخطاب بين جميع مقلد الامم اربعة
الذاهب لواجبوا عليهم وليس بينهم السوا المعتمد وضيق منه هدم ونورا
صورتها عن حفصة المتفق لتتظروها فان افق عليها المتفق على لا يحسن عنها
شراغا ثلثين اة بغاية الكرام والقبول واسترحمة من تردد جميع البصر وقتنا
ثلاثها في شهر رجب عنة ام حفصة المتفق على الشايع المرحوم عنده ان شيب
ولم يجب عليهم حتى ابستانها فان سلنا ثلثها على يد حفصة الزوالي وان
امتنعوا من الافق عليها فوجوا من سعادته طلب الافق عليهم من
الاستانه او مصر في تاخير اذ ان اعلام العصر الاول اعطاهم بقا وقت
اظهر في حوالها بعد الاول وهو محرم على ووايت بين الامام الاعظم وعليها
الامة الثلاثة واليوناني محمد ورفق الحسن من زياده ومن ينعم بها
لحماوي ومن بعده وخلفه الا فضل على الرواية الثلاثة للامام رضي الله
والاخذون في توقيده اصلا العصر الطم قبل العصر الاول بل يجوز عند جميع المسلمين
واما ما خاف من انبعاث العلوم واقتبس منهم عند الشيب في قولنا لغنا به هم
وما لو فاتهم بالزاجهم ما يكونه ديانهم بغير تبين الوجه الشرعي في فاد
اجمع حيا علماء المذهب الاربعة وهم واتفقوا على وفق الصواب
والدقيق بالعباد اجري الامر على ذلك بسيرة وان اختلفوا فاعتنقتهم
في الاستسائة والامر ان له الامم واطال الله رقاة واعلام مقامهم والسلام
في سنة ١٢٩٦ هـ ما كتبناه القاضية وقد علمت جملة جوابه اما المسئلة
بمعنى مسئلة اذ ان العصر هو المولى في بعاة او الاول لجه هو غروب اكثر
الامة قولنا وفعلا اختيارا فصلا اذ ان وصلاة كونه ارفق للعباد
وصاحبه على جميع مراكز اهل الاسلام الاستانه ومصر والمغرب والهند والافان
والهند والجزان الى الان غرة رجب سنة ١٢٩٦ م غير اذ اهل الحجاز هو الغروب
بوقوعه او الاول لغاية عنة ام وقيل في العام ١٢٩٦ م بطله بعد غارفة
الوهاب مكة ثم ائزرة الى ما بين العصر من مثل وضع الامة ١٢٩٦ م ثم
بصوابه الى اول رجب من عبادوا اهل مكة المثل وضيق من اهل